دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي

د. محمد طرشي * د. نبيل بوفليح **

الملخص:

إن الحفاظ على الاستقرار المالي أصبح يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك المركزية في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ،خاصة بعد الإتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة و التحرير المالي و ما يرتبط بهما من تكامل للأسواق و حرية تحرك رؤوس الأموال الأمر الذي جعل قضية الإستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول، و بناءاً على ذلك تزايد التركيز على تحسين و تعزيز الإشراف على البنوك، و برزت خلال السنوات القليلة الماضية قضية الرقابة المصرفية كعامل هام لضمان حسن سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية الملفتة.

بالا ضافة الى ذلك فإن البنوك المركزية تلعب دورا محوريا للخروج من الأزمات المالية و الاقتصادية و هذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية و خاصة الحديثة أو ما أصبح يعرف بأدوات السياسة النقدية غير التقليدية.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية، الاستقرار المالي، الرقابة المصرفية، السياسة النقدية.

The role of central banks in achieving financial and economic stability

Abstract:

The Maintenance of financial stability has become a major issue for central banks, especially after the increasing trend in the implementation of globalization and financial liberalization.

Therefore, the strengthening of banking supervision, has become in recent years an important factor in ensuring the proper functioning of the banking business and increase efficiency especially after the emergence of many new risks arising from financial innovation .

* أستاذ محاضر قسم – أ – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف .
** أستاذ محاضر قسم – أ – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف .

Central banks have a crucial role to play in insuring economic and financial stability, to achieve these objectivs central banks in advanced economies undertook unconventional policies in order to stimilate growth .

Keywords: central bank ; financial stability; banking supervision; Monetary Policy.

مقدمة:

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي من اولويات السياسة الاقتصادية حيث اصبح صناع القرار في مختلف الدول يولون له اهمية بالغة في سياق صنع السياسات الاقتصادية ، خاصة بعد انتشار عدوى الازمات المالية التي كان لها أثرًا كبيرًا على الاستقرار الاقتصادي للدول ، و خاصة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية ، وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي لمختلف دول العالم ، فقد أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد و الاستثمار مما دفع بالاقتصاد العالمي الى الدخول في حالة ركود لم يسبق لها مثيل.

و من هنا تزايد التركيز على دور البنوك المركزية في تدعيم الاستقرار المالي من خلال توفير الظروف المناسبة التي تتسم بدرجة عالية من أمان و السلامة بهدف دعم الثقة بالجهاز المصرفي الذي أصبح يلعب دورا محوريا في دعم النمو الاقتصادي، من خلال توفير التمويل اللازم لانجاز المشاريع الاستثمارية التي ترتكز عليها أي محاولة للوصول الى الاستقرار الاقتصادي.

من خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما هي الوظائف و الادوار الجديدة للبنوك المركزية بعد انتشار الازمات المالية من أجل دعم الاستقرار المالي و الاقتصادي؟

أولا-أهمية الاستقرار المالي في دعم الاستقرار الاقتصادي:

1-مفهوم الاستقرار المالي: ان تعدد الجهات الدولية و الاقليمية التي تعنى بدراسة و تحقيق الاستقرار المالي ترتب عنه عدم وجود اتفاق موحد، فقد عرفه البعض على انه الحالة المقابلة لعدم الاستقرار المالي التي تشهد قصور أو اضطراب في قيام القطاع بوظيفة الوساطة المالية وفق اسس مثالية ، لقد عرف (Mishkin) حالة عدم الاستقرار المالي بأنها الحالة التي يصبح عندها النظام المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي، تتدفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الاموال الى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة[1].

و قد انتقد فريق آخر من الاقتصاديين هذا التوجه حيث اشاروا الى أن قيام القطاع المالي بوظيفته كوسيط مالي على الوجه الأمثل لا يعني بالضرورة قدرته على مواجهة الأزمات المالية فلقد عرف (Davis) حالة عدم الاستقرار المالي بأنها الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات و هي الحالة التي يشهد القطاع المالي انهيارا كبيرا يحول دون قيامه بخدمات المدفوعات و التسوية و توجيه الائتمان الى الفرص الاستثمارية المنتجة و الفعالة[2].

أما غاري شيناسي فقد وضع شروطا لتمييز القطاع المالي المستقر هي[3]:

-كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق الجغرافية و مع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية و الاقتصادية الأخرى (كالادخار و الاستثمار، الإقراض و الاقتراض، خلق السيولة و توزيعها ،تحديد أسعار الأصول و تراكم الثروة).

-تقييم المخاطر المالية و تسعيرها و تحديدها و إدارتها .

-استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.

2-دور الاستقرار المالي في تحقيق و تدعيم الاستقرار الاقتصادي:

يتطلب الاستقرار الاقتصادي وجود قطاع مالي فعال يعمل على توفير الموارد المالية و تجميع المدخرات لتمويل القطاعات الانتاجية بما يكفل توفير مناصب عمل جديدة و زيادة ثروة المجتمع و تحقيق نمو اقتصادي مستدام، فالتنمية الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على توفر التمويل المتاح لتنفيذ المشروعات الاستثمارية و الانمائية .

و تشير الدلائل و الدراسات الحديثة الى وجود علاقة بين تطور القطاع المالي و زيادة مستويات النمو الاقتصادي، فزيادة مستويات العمق المالي تؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحسين بيئة العمل و زيادة كفاءة أسواق السلع و الخدمات، و التخفيف من حدة تقلبات دورات الاعمال و الناتج المحلي الخام و تعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري و بالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك و الاستثمار[4].

ثانيا-البنوك المركزية و دورها في تدعيم الاستقرار المالي بالاعتماد على آليات الرقابة على البنوك: لقد أصبح موضوع الرقابة المصرفية يحتل أهمية كبيرة و بناءاً على ذلك تزايد التركيز على تحسين و تعزيز الإشراف على البنوك، ومن هنا بدأت السلطات الرقابية في تشديد الرقابة على البنوك وعملها.

1-مفهوم الرقابة المصرفية: " هي مجموع الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية و التي تهدف إلى ضمان السير الحسن للقطاع المالي و المصرفي، حيث أن جزءاً

من هذه الإجراءات تعتبر من حيث المبدأ مماثلة لتلك الموجودة في الصناعات الأخرى مثل:الالتزامات التي تفرضها السلطات العمومية على المؤسسات و التي تهدف إلى حماية المستهلك (الشروط الصحية، او البيئية...الخ)، غير أن الرقابة في القطاع المصرفي تعني الموازنة بين المخاطرة و المردودية"[5].

ان الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي تتمحور حول [6]:

-تصميم حزمة من القواعد الاحترازية و قواعد رقابية بهدف التأكد من سلامة كفاية السيولة النقدية و الملاءة المالية و التأكد من قدرة البنوك على تقييم مخاطر الائتمان و المخاطر التشغيلية و المخاطر الأخرى.

- توفير القواعد الإحترازية و الرقابية التي تهدف إلى تحقيق السلامة المصرفية و استقرار البنوك، و التأكد من تطبيقها.

2-أهداف الرقابة المصرفية: تهدف الرقابة المصرفية إلى التأكد من أن وحدات القطاع المصرفي تعمل في ظل الإلتزام بمقررات السياسة النقدية و الائتمانية [7]، و عموما يمكن حصر الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية فيما يلي:

أ-الحفاظ على استقرار النظام المالي و المصرفي: حيث اصبح صناع القرار في مختلف الدول يولون له اهمية بالغة في سياق صنع السياسات الاقتصادية .

ب-حماية المودعين: هناك عدد من الأسباب التي تدفع السلطات الرقابية لحماية المودعين بشكل خاص هي [8]:

-إن المودعين لديهم علاقات قصيرة الأجل مع البنوك ، وإن كانوا فرادى أو مجموعات، فليس بمقدورهم التحكم في أنشطة المؤسسات المالية .

- المودعون لا يستطيعون في كل الأوقات التحكم الجيد في تنفيذ العقود لمصلحتهم.

ج- ضمان كفاءة الجهاز المصرفي: تهتم الرقابة المصرفية بفحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر[9].

3-أنواع و أساليب الرقابة المصرفية:

أ-الرقابة الوقائية: وهي الرقابة المسبقة التي يقوم بها البنك المركزي من خلال وضع جملة من الضوابط والتعليمات و التي تهدف إلى تقليص المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك .

ب-الرقابة الحمائية: و هي الرقابة التي تهدف إلى الحد من إنتشار الخطر النظامي و بالتالي الأزمات المالية النظامية .

ج-رقابة الأداء: ويهدف هذا النوع إلى التأكد من كفاءة إستخدام الموارد المتاحة و إتخاذ القرارات التصحيحية [10] .

4-الشروط المتعلقة بدعم بيئة عمل البنوك المركزية لتفعيل آليات الرقابة المصرفية:إن الرقابة المصرفية ليست سوى جزء من ترتيبات أوسع نطاقا لتحقيق الاستقرار المالي و تشمل هذه الترتيبات ما يلي:

أ-ترتيبات متعلقة بالاقتصاد الكلي: يجب أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي الجيدة أساس النظام المالي المستقر،لأن ذلك يعكس في النهاية أثاره السلبية على أداء القطاع المالي و المصرفي و لا تُجدي معه تشريعات نظرية[11]، لذلك و يجب توفر ما يلي:

- **بنية تحتية عامة متطورة:** تشمل العناصر التالية[12]:

-نظام قوانين للأعمال و يتضمن قوانين الشركات و الإفلاس و العقود و حماية المستهلك و الملكية الخاصة على أن تقدم آلية عادلة لحل الخلافات.

-مبادئ شاملة و محددة بدقة للمحاسبة و قواعد تحوز على موافقة دولية واسعة.

-نظام من المدققين المستقلين للشركات ذات الأحجام الهامة.

-سلطة قضائية كفوءة و مستقلة و مهن منظمة جيداً في المحاسبة و القانون.

-نظام آمن و فعال للمدفوعات و المقاصة من أجل تسوية المعاملات المالية.

- **انضباط فعال في السوق:** و يعتمد وجود نظام لإنضباط فعلي للسوق على توفر معايير سليمة لإدارة الشركات، وقدر كافي من الشفافية.
- **آليات إضافية للمحافظة على الإستقرار(ضمان الودائع):** من أجل تدعيم استقرار النظام المالي يجب توفر آليات لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات[13].

ب-شروط متعلقة بالبيئة الداخلية لهيئات الرقابة: من أجل ذلك يجب توفير العوامل التي تسمح بممارسة هيئات الرقابة لعملها في بيئة سليمة[14]، و منها نذكر ما يلي:

✓ **الموارد الكافية:** الرقابة المصرفية الفعالة تتطلب أن يُلم المراقبون المصرفيون بكافة الهياكل المؤسسية للبنوك أو المجموعات المصرفية عند تطبيق أساليبهم الرقابية، وأن تتوافر لهم القدرة على مراجعة كافة الأنشطة التي تجريها تلك المؤسسات[15] .

✓ **إطار من التشريعات المصرفية:** يمنح للمراقبين ما يلي:

- المرونة الكافية في تحديد القواعد الاحترازية بشكل إداري عند اللزوم.
- الصلاحيات اللازمة لجمع المعلومات و التحقق منها بشكل مستقل.
- الصلاحيات الكاملة لفرض العقوبات المنصوص عليها (مثل إلغاء الترخيص).

-كما يجب أن يعالج الإطار القانوني الأمور المتعلقة بالبنك (تشكيله ، الملكية ،

حقوق و التزامات المالكين) و حقوق الملكية و حالات العسر المالي[16].

ثالثا-الآليات المتعلقة بالسياسة النقدية لدعم الاستقرار المالي و الاقتصادي:

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في ايجاد مناخ اقتصادي مستقر من خلال محاولة السيطرة على معدلات التضخم و التقليل من الآثار السلبية التي قد تنشأ من جراء التذبذبات و التقلبات الاقتصادية المختلفة أو ما يسمى بتقلبات الدورة الاقتصادية.

1-السياسة النقدية التقليدية:

أ-تعريف السياسة النقدية التقليدية: يمكن تعريفها على أنها:

" التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك"[17].

"مجموع القرارات المتخذة من طرف الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"[18].

ب- أهداف السياسة النقدية: يمكن أن نذكر أن المصرف المركزي البريطاني حدد الأهداف النهائية، التي يعمل على تحقيقها و المتمثلة في النقاط التالية:

- المحافظة على استقرار قيمة العملة.
- المحافظة على استقرار النظام المالي، المحلي و الدولي.
- تأمين فاعلية الخدمات المالية البريطانية.

أما المصرف المركزي الألماني فيوجه سياسته إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[19].

ج-دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من بين أهم المحاور التي تعنى بها السياسة النقدية نذكر ما يلي:

- استيعاب الصدمات الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية: تلعب السياسة النقدية دورا مكملا للسياسة المالية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة لتقليل الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، و تكمن أهمية السياسة النقدية في سرعة استجابتها للتقلبات الاقتصادية ، ففي ظل الركود الاقتصادي تزيد السلطات عرض النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة و سعر الخصم و الاحتياطي القانوني لزيادة السيولة في الاقتصاد[20]، و تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى خفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض العوائد التي كان يمكن ان يحصل عليها الأفراد إذا قاموا باستثمار أموالهم في أصول تدر دخلاً بدلاً من الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية ، و نتيجة لذلك يقوم الافراد باستخدام السيولة الزائدة في الانفاق مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي.

-الوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية[21]**:** كل اقتصاد يتكون من دائرتين : دائرة عينية و دائرة نقدية، و السير السليم للاقتصاد يتوقف على مدى قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية، و من هنافان السياسة النقدية تستهدف توفير القروض اللازمة خاصة في فترة الرواج الاقتصادي أين يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان.

2-السياسة النقدية غير التقليدية:

أ- مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية: بدأ اهتمام البنوك المركزية بالسياسة النقدية غير التقليدية بعد أن أثبتت القنوات التقليدية فشلها في التخفيف من حدة أزمة الرهن العقاري و عدم قدرة البنوك المركزية على تحفيز النمو الاقتصادي.

أما أدوات السياسة النقدية التقليدية فقد أثبتت فشلها خلال ازمة الرهن العقاري 2007-2008 للأسباب التالية:

-بالنسبة لقناة معدل الفائدة:يمكن أن تصبح هذه القناة غير فعالة في حالتين:

الحالة الأولى:عندما ينخفض معدل الفائدة المركزي إلى الصفر، و في هذه الحالة لا يمكن تخفيضه إلى مستوى أدنى لأن معدلات الفائدة لا يمكن أن تكون سالبة[22]، و في هذه الحالة تفقد البنوك المركزية قدرتها على التأثير في معدلات الفائدة الحقيقية بالاعتماد على المعدل المركزي.

الحالة الثانية:و هي الحالة التي أكدها الاقتصادي كينز و هي مصيدة السيولة.

-قناة الائتمان:تصبح قناة الائتمان غير فعالة عندما يتوقف القطاع المصرفي عن العمل بشكل طبيعي نتيجة تعرضه لصدمات داخلية أو خارجية تؤدي إلى تباطؤ في تدفقات القروض نحو الاقتصاد ، و عموما يمكن أن يحدث ذلك في الحالات التالية[23]:

-عندما تسجل البنوك خسائر (مثل الخسائر المتعلقة بالرهن العقاري)تخفض من قاعدة رأسمالها و من قدرتها على الاقراض.

-لما تتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير ما يجعل عملية الإقراض أكثر خطورة و يزيد من تردد المقترضين.

-لما تزداد حالة عدم اليقين الاقتصادي التي تؤدي إلى ارتفاع منح المخاطر و تزيد من تكلفة موارد البنوك.

-توقف عمل سوق ما بين البنوك.

إذن ، فالسياسة النقدية غير التقليدية جاءت نتيجة عجز البنوك المركزية على إجراء تخفيضات في معدلات الفائدة ، مما دفعها إلى استعمال أدوات حديثة اصطلح على

تسميتها الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية بهدف تنشيط الاقتصاد ، و عادة ما يتم استعمال هذه الأدوات في أوقات الأزمات ، و يعد بنك اليابان المركزي أول بنك يستعمل هذه الأدوات .

ب-مميزات السياسة النقدية غير التقليدية[24]:

-بعدما كان هدف السياسة النقدية التقليدية هو استهداف معدل التضخم (استقرار الأسعار) أصبح هدف السياسة النقدية غير التقليدية التركيز على استهداف المتغيرات الكمية (معدل تشغيل أو مستوى إنتاج معين ومحدد).

– بعدما كانت أدوات السياسة النقدية التقليدية أدوات مباشرة وغير مباشرة أصبحت أدوات السياسة النقدية غير التقليدية أدوات غير تقليدية (تيسير كمي، حرب عملات، أسعار فائدة صفرية،...الخ)؛

– التوسع الهائل في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية ومحاولات التأثير على أسعار الفائدة الأخرى من المعدلات الرسمية المعتادة على المدى القصير.

– استخدام التيسير الكمي والتيسيرات الائتمانية والفائدة الصفرية في التعامل مع مشكلة السيولة في النظام المصرفي بما يوفر تمويل كافي و بدون تكاليف للأنشطة الاقتصادية.

ج-تصنيف اجراءات السياسة النقدية غير التقليدية: يمكن التمييز بين ثلاث فئات كبرى من الاجراءات غير التقليدية و هي كالتالي[25]:

-التيسير الكمي: أي الرفع بشكل مكثف في كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد بهدف تفادي عائق تجميد نسب الفائدة، و يحاول البنك المركزي تلبية الطلب على النقد من قبل المتعاملين الاقتصاديين على أمل أنهم سينفقونها مباشرة ، و في الظروف العادية لا يمكن استعمال هذه القناة المباشرة عن طريق الكتلة النقدية لأن الطلب على النقد غير مستقر على المدى القصير، أما في الفترات الاستثنائية فإن عدم الاستقرار المذكور على المدى القصير لا يشكل عامل اهتمام كبير طالما كان البنك المركزي مستعدا لضخ الأموال بكميات غير محدودة، بيد أنه في بعض الأحيان يمكن حتى لعرض غير محدود أن لا يكفي لتحفيز الإنفاق إذا ما كان الطلب على النقد في حد ذاته غير محدود، و لهذا السبب يتم اجمالا توجيه عرض النقد نحو الدولة بما أنها المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي من المؤكد انه سينفق هذه الاموال من خلال عجز ميزانيته.

-التأثير على انحدار منحنى سعر الفائدة بما من شأنه توجيه توقعات المتعاملين الاقتصاديين: يمكن للبنك المركزي الالتزام بشكل صريح بالابقاء على نسبته الرئيسية في مستوى منخفض جدا و حتى في مستوى الصفرلفترة طويلة، كما يمكنه ضبط

شروط مسبقة للرفع في هذه النسبة مستقبلا، مثل الوصول إلى مستوى معين من التضخم أو البطالة . و علاوة على ذلك فان التمديد في أجل اعادة التمويل للبنوك بنسبة الفائدة الرئيسية بأكثر من الايام القليلة المعتادة يندرج أيضا ضمن هذه السياسة.

-إزالة عوائق السيولة في أسواق القروض من خلال شراء السندات مباشرة من هذه الأسواق بهدف التأثير جديا على منح المخاطرة(التيسير الاقتراضي): يمكن للبنك المركزي أن يقوم محل البنوك والسوق لتمويل الاقتصاد مباشرة من خلال التوسيع في خطوة أولى في مجموعة القروض الممنوحة للاقتصاد التي يقوم بإعادة تمويلها، ويشتري مباشرة السندات التي تمثل قروضا للاقتصاد (سندات خاصة) في خطوة ثانية. و تمكن هذه العمليات في الوقت نفسه من اضفاء الحيوية على سوق هذه السندات و من توفير تمويلات للاقتصاد بشكل مباشر.

د-دور السياسة النقدية غير التقليدية في الحد من تداعيات أزمة الرهن العقاري:حسب صندوق النقد الدولي فقد ساهمت السياسات النقدية غير التقليدية في بداية الأزمة في منع انهيار النظام المالي و كذا النشاط الاقتصادي ، و تمثل ذلك في سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة و عمليات شراء الأصول واسعة النطاق في المملكة المتحدة و في مرحلة لاحقة أدت عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل و المعاملات النقدية المباشرة التي قام بها البنك المركزي الأوروبي إلى الحد بصورة ملحوظة من المخاطر بعيدة الاحتمال لتفكك منطقة الأورو، و في ظل الاضطرابات الماليةساهمت السياسات النقدية غير التقليدية في دعم النشاط الاقتصادي و الاسقرار الماليعلى المستويين المحلي و العالمي.

و تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن سياسة التيسير الكمي التي اتبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي خفضت من عائدات السندات الأمريكية طويلة الأجل بأكثر من 100 نقطة أساس قبل التصحيح الذي شهدته الأسواق في أوائل عام 2013 مما أعطى دفعة للناتج العالمي بأكثر من 1%.

خاتمة:

يتضمن الاطار الجديد لعمل البنوك المركزية مجموعة من الضوابط و الاجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي و الحد من تداعيات الازمات على الاقتصاد، و تقوم البنوك البنوك المركزية بدور بارز في تحقيق الاستقرار المالي ليس فقط من خلال دورها الرقابي على القطاع المالي و المصرفي و مسؤوليتها عن تحديد السياسات الائتمانية و المصرفية و انما يتسع نطاق عملها ليشمل العمل على تجنيب الاقتصاد التأثيرات الكارثية للأزمات المالية و ذلك من خلال اتباع سياسة نقدية حصيفة و متابعة التطورات في

أسعار الأصول الى جانب متابعة استهداف المستوى العام للأسعار.

الاستنتاجات:

من أجل أن تقوم البنوك المركزية بالمساهمة الفعالة في تدعيم الاستقرار الاقتصادي يجب أن تتوفر على الآليات و الأدوات اللازمة لممارسة اعمالها في ظروف جيدة، و من بين الشروط المتعلقة بتحسين بيئة عمل البنوك المركزية نجد :

-تمتع البنوك المركزية بالاستقلالية، في الكثير من دول العالم السلطات الرقابية فيها لا تتمتع بالسلطة المؤسسية اللازمة لممارسة عمليات الرقابة بشكل فعال و تطبيق المقررات و التوصيات التي تصدرها اللجنة، و بالتالي يجب أن تُجري هذه الدول الإصلاحات و التغييرات المناسبة.

-تدعيم البنوك المركزية بالأدوات التي تمكنها من ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية و ذلك بتكوين الاطارات و الكوادر الادارية من أجل التكيف مع التطورات المتلاحقة في مجال الصناعة المصرفية و الابتكارات المالية.

-تدعيم البنك المركزي بالتشريعات اللازمة للقيام بالرقابة المصرفية على البنوك العاملة.

-تطوير البنية التحتية(مثل: نظم المحاسبة ، قوانين للأعمال و يتضمن قوانين الشركات و الإفلاس و العقود و حماية المستهلك).

المراجع:

الكتب:

-عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، **السلامة المصرفية و الاستقرار الاقتصادي**، الطبعة الثانية،دار السداد ، الخرطوم ، 2007.

-طارق اللّه خان،حبيب احمد،**إدارة المخاطر**، (ترجمة :عثمان بابكر احمد) ،البنك الإسلامي للتنمية،جدة 2003.

-محمد احمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الأولى، زمزم ،عمان-الأردن 2010.

-رمضان الشراح واخرون، **الحكم المؤسساتي السليم في المصارف و المؤسسات المالية**،اتحاد المصارف العربية ، بيروت 2002.

-أحمد شفيق الشاذلي، **الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه**،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014.

- احمد غنيم، **الأزمات المالية و المصرفية**، دون دار نشر، مصر ، 2004.

- ابراهيم الكراسنة،**أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.

-بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2004.

-سمير محمد الشاهد و آخرون، **مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية**، بيروت،2001.

-سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.

-عبد المجيد قدي **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003

-علي توفيق الصادق و آخرون، **السياسات النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996.

المجلات:

- غاري شيناسي،**الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية**، صندوق النقد الدولي ، العدد36،سبتمبر 2005.

-مجلة اتحاد المصارف العربية، **المبادئ الرئيسية لرقابة مصرفية فعالة في ظل بازل 2**، العدد: 310 أغسطس 2006.

الملتقيات:

-أحمدأبو بكر علي بدوي، **الحوافز المالية و النقدية في الدول العربية ابان الازمة المالية العالمية و انعاساتها على جهود الاصلاح المالي**، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010. ص 08.

-صاري عبد القادر، **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية**، من الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية ، يومي 16/15 نوفمبر 2015 بالشلف.

-بن العارية حسين، **الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية**، مداخلة من المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 11 و12 مارس 2008 .

الرسائل و الاطروحات:

محمد الأمين وليد طالب، **دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016.

التقارير:

- التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2012.
-البنك المركزي التونسي، **التقرير السنوي لسنة 2012.**

REVUE

-Mishkin, Frederick, **Global Financial Instability: Framework, Events, Issues**, Journal of Economic Perspectives—Volume 13, Number 4—Fall 1999

Jean-Charles Rochet, **Réglementation prudentielle et discipline de marché** ; Revue d'économie financière n°73 (4-2003) .

- Jaque Mistral, **réglementation financière : un défi transatlantique**, Revue d'économie financière n 100 ;décembre 2010

-Laurent clerc**, les mesures non conventionnelles de politique monétaire**, banque de France, Revue: FOCUS, n°4, 23 Avril 2009, p.3

[1]Mishkin, Frederick, **Global Financial Instability: Framework, Events, Issues**, Journal of Economic Perspectives—Volume 13, Number 4—Fall 1999—Pages 3

[2]أحمد شفيق الشاذلي، **الا طار العام للا ستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه**،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014. ص 12.

[3]غاري شيناسي،**الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية**،صندوق النقد الدولي ، العدد36،سبتمبر 2005..ص06.

[4]صندوق النقد العربي،التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2012، ص 208.

[5] Jaque Mistral, **Re-réglementation financière : un défi transatlantique**, Revue d'économie financière n° 100 ;décembre 2010.p 39 .

[6]عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، **السلامة المصرفية و الاستقرار الاقتصادي**، الطبعة الثانية،دار السداد ، الخرطوم ، 2007.ص160.

[7]رمضان الشراح واخرون، **الحكم المؤسساتي السليم في المصارف و المؤسسات المالية**،اتحاد المصارف العربية ، بيروت 2002.ص25.

[8]طارق الله خان،حبيب احمد،**إدارة المخاطر**، (ترجمة :عثمان بابكر احمد) ،البنك الإسلامي للتنمية،جدة 2003..ص100.

[9]محمد احمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الأولى، زمزم ،عمان-الأردن 2010..ص43.

[10]رمضان الشراح، **الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية** ، مرجع سبق ذكره.ص26.

[11]احمد غنيم، **الأزمات المالية و المصرفية**، دون دار نشر، جمهورية مصر العربية، 2004. ص 09.

[12]مجلة اتحاد المصارف العربية، **المبادئ الرئيسية لرقابة مصرفية فعالة في ظل بازل 2**، العدد: 310 أغسطس 2006، ص 95.

[13]سمير محمد الشاهد و آخرون، **مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية**، بيروت،2001، ص268.

[14]سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.، ص71.

[15]بن العارية حسين، **الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية**، مداخلة من المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 11 و12 مارس 2008

[16] ابراهيم الكراسنة،أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010. ص 20.

[17] عبد المجيد قدي **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 53

[18] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2004، ص، 112.

19 علي توفيق الصادق و آخرون، **السياسات النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 1996، ص ص 34 ، 35.

[20]أحمدأبو بكر علي بدوي، الحوافز المالية و النقدية في الدول العربية ابان الازمة المالية العالمية و انعاساتها على جهود الاصلاح المالي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010. ص 08.

[21]عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ص 59.

[22] محمد الأمين وليد طالب، **دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016، ص 155.

[23] Laurent clerc, **les mesures non conventionnelles de politique monétaire**, banque de France, Revue: FOCUS, n°4, 23 Avril 2009, p.3

[24]صاري عبد القادر، **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية**، من الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية ، يومي 16/15 نوفمبر 2016 بالشلف.

[25]البنك المركزي التونسي، **التقرير السنوي لسنة 2012**، ص 15.